

إسرائيل لن تحصد إلا الخسائر

تحسين الحلبي

تشير معظم المصادر الإعلامية الإسرائيلية إلى الخسارة الكبيرة التي تعرض لها رئيس وزراء الكيان الصهيوني بنيامين نتانياهو في سياسته الخارجية في المنطقة ولم يستطع تعويضها، فالسياسة الإسرائيلية من الطبيعي أن تدفع ثمنًا في كل مرة تتراجع فيها السياسة الخارجية الأميركية عن تحقيق المكاسب، كما أنها تدفع ثمنًا في ظروف أخرى تتعلق بها. في العقود الماضية كانت إسرائيل تتمتع بتحالف إستراتيجي مع الدولتين الإقليميتين اللتين تحيطان بسورية والعراق، وهما إيران في عهد الشاه وتركيا طوال العقود الماضية، وإضافة إليهما كانت قد أسست علاقة سرية وتحالفًا مع قيادة أكراد العراق عبر مصطفى بارزاني منذ عام ١٩٦٥ للمراهنة على فصل شمال العراق عن جنوبه، وها هي الآن تجد نفسها وقد خسرت شاه إيران وتحولت ثورة الإمام آية الله الخميني إلى أشد أعداء إسرائيل، أما تركيا فما عادت قادرة على أن تقدم لنتانياهو ما يريد منه بسبب تحولها الأخيرة وأزماتهما الداخلية وحاجتها إلى طهران وموسكو في هذه الظروف، وتلقت إسرائيل ضربة قاسية حين أعلنت دعمها واعترافها بانفصال شمال العراق أثناء الاسفتاء الذي نفذه مسعود بارزاني، ثم أحبطت الحكومة العراقية نتائجه وأعدت الوضع في شمال العراق إلى السيادة المركزية.

لم يعد لنتانياهو في الجوار العراقي والسوري حلفاء بل إن العراق بدأ يستعيد نفوذه وتقاربه الصاعد مع إيران وسورية، وعلى جبهة الجنوب والجنوب الشرقي تلتفت إسرائيل ضربة قاسية أيضاً حين أحبطت سورية وحلفاؤها خطة إسرائيل عند حدود الجولان، وأصبحت «منطقة خفض التصعيد» هناك بإشراف روسي عسكري ودور سوري سيادي مع تراجع الدور الأميركي.

لا تخفى على المحللين الإسرائيليين الإشارة إلى أن نتانياهو لم يحقق شيئًا إلا على ساحة الاستيطان في الأراضي المحتلة، وبدأت علاقته تتآزر مع المملكة الأردنية في أعقاب الضغوطات الشعبية الأردنية على وجود السفير الإسرائيلي ومقتل أحد المواطنين الأردنيين داخل السفارة على يد حارس إسرائيلي. وبسبب هذه العزلة الإسرائيلية الإقليمية بدأ واضحاً أن نتانياهو أخذ يتوجه نحو السعودية التي لم يخف عدد من المسؤولين فيها رغبتهم في التقارب معها وتوظيف هذا التقارب عند الطرفين ضد حزب الله وإيران.

بالإضافة المراقبون لوضع الطرفين الإسرائيلي والسعودي، أن الرياض أيضاً منيت بهزائم عديدة في سياستها الخارجية مثل الحرب على اليمن، وفي سياسة تحالفاتها بعد أن شب النزاع الحاد بينها وبين قطر وحمل مضاعفاته السلبية على مجلس التعاون الخليجي، ولولا الأموال التي تعرضها كرشوة لبعض الدول، لأصبحت في أسوأ أوضاع العزلة الإقليمية والدولية، ناهيك عن الوضع الداخلي الذي يثير شكوكًا متزايدة حول مدى نجاح واستقرار الانقلاب الذي نفذه الملك سلمان بن عبد العزيز داخل العاطلة السعودية المالكة.

إذا، يمكن وصف التقارب السعودي تجاه إسرائيل بقاء «المتعوس» من خائب الرجا»، فالطرفان هزما حين راھتا على أن دعم المجموعات الإسلامية التكفيرية المسلحة ضد سورية والعراق سيؤدي إلى تخلصهما من هاتين الدولتين، ثم وجدا أن هزيمة هذه المجموعات عززت قوة محور المقاومة والدور العراقي القومي المتصاعد في الاتجاه نفسه وبدأت واشنطن حليفهما الأكبر تتراجع قدرتها على فرض ما تريد أمام تزايد قوة ودور الاتحاد الروسي وحلفائه في المنطقة.

في النهاية، تدرك إسرائيل قبل السعودية أن أي تطبيع للعلاقات بين الرياض وتل أبيب لن ينتج عنه خسارة لدول محور المقاومة، كما أن طريق التطبيع السعودي سيظل محفوفًا بأخطار داخلية لأن الجماعات السعودية على غرار بقية الشعب العربي، لن يقبل تطبيع العلاقات مع دولة الاحتلال الصهيوني في فلسطين والقدس.

وكالات

قمت كل من السويد وأوروغواي، أمس، مشروع قرار جديدًا إلى مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، بشأن تدمير عمل الآلية المشتركة بين الأمم المتحدة ومنظمة حظر الأسلحة الكيميائية للتحقيق الدولي بشأن استخدام الأسلحة الكيميائية في سورية. و نقلت وكالة «نوفوستي» الروسية للأنباء، أمس، عن المتحدث باسم مندوب روسيا في مجلس الأمن، أن كلًا من السويد والأوروغواي «قدمتا مشروعاً معتداً» إلى مجلس الأمن الدولي.

وانتهت مدة تفويض آلية التحقيق المشتركة في ١٧ تشرين الثاني الجاري، وأجرى مجلس الأمن الدولي، خلال شهر، تصويتاً أربع مرات لتعديل العمل بهيئة.

وكانت روسيا استخدمت حق النقض «الفيتو»، يوم الخميس المنصرم، في اجتماع مجلس الأمن الدولي، لتبني مشروع قرار أمريكي في مجلس الأمن حول تدمير وآلية «الآلية المشتركة».

وحصلت الوثيقة على تأييد ١١ دولة مقابل

مشروع قرار جديد حول «الآلية المشتركة» للكيميائي في مجلس الأمن



السفير الروسي لدى الأمم المتحدة فاسيلي نينينزا خلال مداخلة قيبول التصويت على قرار بخصوص سورية أول من أسس في مجلس الأمن الدولي (رويترز)

روسي وبوليفيا، وامتعتت الصين ومصر عن التصويت. وفي وقت لاحق من يوم الخميس، تم طرح مشروع القرار الروسي للتصويت حول آلية التحقيق المشتركة في سورية، وضعتة الصين وفرنسا والسويد وأوكرانيا وإيطاليا

وحصلت الوثيقة على أربعة أصوات مؤيدة، وصوتت كل من الولايات المتحدة وبريطانيا وأروقة المنظمات الدولية.

«قسد» تواصل أحلامها الوردية ب«الفيدرالية»

الاشتبك مع النظام.. من جانبه وفي بيان له نشره عضو الهيئة التنفيذية في «حزب الاتحاد الديمقراطي» الكردي سهاونوك ديبو في صفحته على موقع «فيسبوك»، اعتربت ما يسمى «الهيئة التنفيذية لحركة المجتمع الديمقراطي»، أن «مرحلة ما بعد داعش أشبه بذاك الأرقام التي زرعه في كل بيت وشارع ويعد من أماكن احتلاله لها.

ورأى البيان، أن المرحلة المقبلة لا تقل خطورة عن المرحلة التي سبقتها». وأوضحت الهيئة أنها على يقين بأن تخفيف مناع داعش الفكرية والمالية والمادية قد حان وقته، وأن تحالفًا من أجل هذه المهمة لا بد أن يكون، من أجل حل سياسي ديمقراطي للأزمة السورية ويشارك من الأمم المتحدة وبيراقية مباشرة منها، وتضمن الحل في دستور توافقي ديمقراطي لنظام سياسي يؤكد على «جمهورية سورية الاتحادية الديمقراطية».

١١ دولة من بينها الكويت والإمارات وتلقي وعودا بالدمع من أجل إعادة الإعمار، ومشيراً إلى أن الأمر «ينطلق على دير الزور، كما يحدث في الـ «قسد».

وأشار دردار إلى أن ميليشيا «قسد» ستكون في دير الزور والرقبة «من أجل الحماية والاستقرار في تلك المناطق، إلى أن تستعيد هذه المناطق وضعها الأمني».

واستبعد دردار اندلاع اشتباك بين «قسد» وقوات الجيش العربي السوري، وقال: «ضمن التفاهم الروسي الأميركي، ليس من الممكن أن يكون هناك اشتباك بين الطرفين، ولاسيما أن نهر الفرات يفصل بين القوتين، فالجزيرة الآن تحت سيطرة قوات سورية الديمقراطية، والشامية تحت سيطرة قوات النظام.. وإذا تم الاعتياء على قوات سورية الديمقراطية سيكون هناك رد، إلا أننا لسنا في معرض

والتوجهات (...) ونحن نرى أن الحل يكون بالفيدرالية». وردا على استفسار حول اشتراك الشعب بالنظام الفدرالي، قال دردار: «من كان يستشير الشعب السوري؟ من كان الشعب السوري في كل المراحل بصوت، ومن ثم جاءت مساتير حزب البعث، ودعوا إلى استشارة الشعب، والأن نحن نشهد من النظام الفيدرالي أن يكون هناك حقوق للإنسان قبل حقوق الأوطان. المواطنة هي حدود الوطن، في حين اليوم نقول إن المناطق يمكن أن يديرها أهلها، وهم قادرون على تجميعها اقتصاديا من دون أن يتم استقلالها من المركز، وتبقى الحقايب السبانية من حصة المركز». وأشار دردار إلى أن ميليشيا «قسد» هي من ستقوم بإعمار الـ رقة، لافتاً إلى دور سعودي كويتي إماراتي في العملية.

وقال: «بعد تحرير الرقة، تسلم «المجلس المدني» في المدينة شؤونها وبدأ بالتواصل الدولي، حتى إن وزير الدولة السعودي (شؤون الخليج ناصر السبهان) زار المحافظة بعد تحريرها»، كاشفاً عن اجتماع لمجلس في روما مع

اعتبر أن كل من يطالب باقتراع جزء من سورية «خانق»

«التيار الوطني للمجتمع المدني»: نؤيد مؤتمر الحوار في سوتشي

سياسي وإشائي بسورية، وخصوصاً بالرفض ما جاء في البيان حول هيئة حكم انتقالي بسورية قبل صياغة الدستور، معتبرين أن هذا الكلام مرهقة سياسية وأنهم يريدون مناصب وكراسي ومن ثم الحل وهذا المناقش مع شخصيات الصبح السوري وتمتسك بالقرار ٢٢٥٤ ببنفسره الصحيح.

كما أكدوا رفضهم ما جاء في بيان الإخوان حول اعتبار روسيا الاتحادية دول محتلة، وأعلنوا رفضهم للحوار مع تنظيم «الإخوان المسلمين»، واعتبروا أن أي حل بسورية يجب أن يبدأ بدستور عسري يضمن حقوق الإنسان لجميع أطراف الشعب السوري في المساواة والعدالة الاجتماعية.

وأشاروا في بيانهم إلى حث الحكومة السورية على إصدار قرارات تساعد وتضمن وتتهيئ الظروف المناسبة لعودة اللاجئين السوريين لبلادهم. وختم اقتراح بيانهم بالآتي: «عاشت سورية دولة عربية علمانية مدنية ديمقراطية متعايشة مع جميع الطوائف والديانات والأعراف والمكونات بنسيج جميل متعايش ومتجانس..»

وحسب البيان فإن التيار تأسس في العام ٢٠١٧ وهو مؤسسة وطنية مستقلة غير حكومية.

وأكد المجتمعون في البيان على دعم وتأيد مؤتمر سوتشي للحوار الوطني السوري للخروج بحل عادل للأزمة يليهي طموحات الشعب السوري وتمتحن الدور الروسي للقاء عن سورية المنقهم لطبيعة الصراع بسورية وحلفائه. ودعوا إلى اعتبار كل شخص أو هيئة أو تيار أو فصيل وما إلى ذلك يطالب باقتطاع جزء من الأراضي السورية قد ارتكبوا جرم الخيابة وفق قانون العقوبات السوري ومواده.

وأدان الانضمام للغارات الجوية لـ التحالف الدولي، وجرأتهم قتل المدنيين بالرقة ودير الزور واعتبار تدلخه غير شرعي ودون تنسيق مع الحكومة السورية وإدانة انتهاكات القانون الدولي الإنساني باستهداف المدنيين من أي طرف كان في الصراع بسورية والحرب على الإرهاب. وأغرب المجتمعون بأساليبهم والحرب على الإرهاب. وأكدوا أن الاجتماع أكد التصميم والصبر على وحدة الأراضي العربية السورية بما فيها الجولان العربي السوري المحتل وعلمانية سورية وتعديتها وديمقراطيتها ونسجها الاجتماعي وموروثها الحضاري لكل الطوائف والأعراف والديانات والعمل مستقبلا وفق

القانون الدولي والأمم المتحدة على استعادة لواء استكترون السلب من الاستعمار.

في دراسة نشرها «مركز دمشق للأبحاث والدراسات»:

الأزمة تستدعي إعادة تقييم الصيغ «البعثية» وتجديدها لتواكب الحداثة



من اجتماع سابق لـ«مركز دمشق للأبحاث والدراسات» (عن الإنترنت - أ.رشيف)

جهة أخرى، تحييد السلطة السياسية للدين من شؤون قونته وتنظيم الحياة العامة. وأكدت أنه ضمن الإطار السابق تأتي أهمية البحث عن حيز مجاد مشترك بغض النظر عن الانتماءات العرقية، وبهذا المساق تأتي أهمية الإجماع على مفهوم سياسي ليبرالي، يركز على مبدأ العدالة كإتصاف، خصوصاً للجمعيات الفسيفسائية. وبنها عليه، رأت الدراسة أن تحقيق المساواة دستورياً بين المواطنين على طريق تحقيق «المواطنة الكاملة» هو الحل لمشاكل عدم الاستقرار في المجتمعات الفسيفسائية، لأنها الصيغة القادرة على سحب صواعق الانفجار في المجتمع وهي التي تمثل حاجز الصد أمام الاختراق الخارجي الديني والسياسي. وقالت الدراسة: إن الأزمة «المرققة» التي أدخلت سورية فيها منذ عام ٢٠١١ تستدعي من دون أدنى شك على الأقل إعادة تقييم الصيغ البعثية

مواطنيها وعدم جديدها حيال معتقداتهم، ما خلق مواطنة منقوصة هذا من جهة، ولدى من جهة أخرى إلى تكريس «مرتكزة» معتقدات جماعة على حساب «تمهيش» جماعات أخرى بذريعة أكثريتها العددية وتكريس ما تقدمه فيها في الشمولية والتسنيد وإخضاع الجماعات الأخرى لمرتكزيتها الثقافية والسياسية الموروثة. واعتبرت أن مشكلة العلمانية البعثية، أنها تتقوم على ذاتها، وأنها تعتمد ديناً معيناً أي تعتمد العروبة كعقيدة والإسلام الأرثوذكسي كدين، لذلك تتكفئ إشكالية العلمانية في مجتمع متعدد الأثنيات والأديان والطوائف، أنها إسلامية – إسلامية أولاً ومن ثم ثانياً وثالثاً مسيحية – إسلامية وغربية – إسلامية. ورأت الدراسة أن العلمانية صراع ضد تفوق الأديان وهيمنتها على المؤسسات والفضاء العام، كما أنها مبدأ عدم تدخل المتدينين في الحياة العامة هذا من جهة، ومن

الوطن

اعتبرت دراسة نشرها مركز دمشق للأبحاث والدراسات «مدا»، أن الأزمة «المرققة» التي أدخلت سورية فيها تستدعي إعادة تقييم الصيغ «البعثية»، وتجديدها باستنطاق بدائل وخيارات إصلاحية بما يتلاءم مع ما يواكب الحداثة ويحقق الاستقرار والوحدة الوطنية.

الدراسة التي تلت «الوطن» نسخة منها، وجاء بعنوان «العلمانية التوفيقية في الدين والوالة: علمانية بدون معتد، وخاسماً: العلمانية في السياسات العامة، وأخيراً خاتمة. وافتترضت الدراسة، أن تحقيق نقطة التوازن في العلاقة بين الدولة والمجتمع، يستدعي إعادة تعريف العلمنة لمنطق الديمقراطية والحداثة بالإستناد على تفكيك المفوض الذي يتكفئ السياسات التي يمتد الحدود الفاصلة بين الدين الإسلامي والثقافة الوطنية من جهة، ومن جهة ثانية، على حرية المعتقد أو عدم المعتقد وحيادية الدولة وتعاملها بالتساوي حيال كل الأديان.

ورأت الدراسة، أنه ضمن الإطار السابق فإن اختلال معيارية الصيغة البعثية وانزياح نقطة التوازن لمحلبة الدين أدى إلى عدم ووقوف الدولة على مسافة واحدة من

■ حلب - الجميلية - مقابل صلاة معاوية - ستر شرق الأوسط - طابق ٥ هاتف: ٢١١-٢٧٧٧٥٦٠
■ حمص - بناء البرازا غرب مبنى المحافظة طابق ثالث هاتف: ٢٤٤٤٠٠ - ٢١-٠٤١٠٤٠٢١
■ اللاذقية - شارع المغرب العربي مقابل مالية اللاذقية بناء البازيدو ٣٦ طابق أول هاتف: ٣٣١٣١٨ - ٤١ - فاكس: ٣٣١٢١٨ - ٠٤١
■ طرطوس - الكورنيش الشرقي مقابل مركز خدمات سيريل - هاتف: ٢٣٧٠٥٥ - ٠٤٣ - فاكس: ٣١٣٠٩٠

■ المكاتب في المحافظات
■ دمشق - المنطقة الحرة بناء الوطن هاتف: ٠١١-٣١٣٧٤٠٠
■ اللاذقية - شارع المغرب العربي مقابل مالية اللاذقية بناء البازيدو ٣٦ طابق أول هاتف: ٢١١-٢٣٣٩٩٢٨
■ طرطوس - الكورنيش الشرقي مقابل مركز خدمات سيريل - هاتف: ٠١١-٨٨٢٧٩٨٠

المدير الفني
لارا توما

مدير التحرير
جانبلات شكيا

رئيس التحرير
وضاح عبد ربه

الإشتراك السنوي (٦٠٠٠) لـ.س. للافراد والوزارات والمؤسسات العامة والخاصة

